Dirasat: *Shari'a and Law Sciences*, Volume 47, No. 4, 2020

Deanship of Scientific Research

The Ranks of Invalidation and Rectification of Women in Takreeb Attahtheeb Book

Kholud Al-Husban, Qusai Abu Shareah

Department of Fundamentals of Religion, College of Sharia, Al Al-Bayt University, Jordan

Received: 6/3/2020
Revised: 8/7/2020
Accepted: 5/8/2020
Published: 1/12/2020

Citation: Al-Husban, K. ., & Abu Shareah , Q. (2020). The Ranks of Invalidation and Rectification of Women in Takreeb Attahtheeb Book. *Dirasat: Shari'a and Law Sciences*, *47*(4), 273-287. Retrieved from https://dsr.ju.edu.jo/djournals/index.php/Law/article/view/3274

© 2020 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

This research aims to highlight the ranks of invalidation and rectification of women in the book *Takreeb Attahtheeb* by Al-Hafiz Ibn Hajar. He mentioned in the introduction to the book twelve ranks of narrators in general. The study used the inductive approach of the women to whom Al-Hafiz Ibn Hajar translated in *Takreeb Attahtheeb*, and then the analytical approach to highlight their ranks and reveal the approach of Al-Hafiz in their invalidation and rectification. Through this study, in which the ranks of women in "Al-Taqreeb" who have a novel in the six books were extrapolated, it was found that they are six. They are as follows: Sahabi, Fiqh trust, trust, acceptable, unknown, hidden, Unknown, or not known. Four of them were modification ranks, and two were rectification ranks. The study showed the words of invalidation and rectification that Al-Hafiz had applied to these women. He did not exaggerate the words of the wound, and they did not exceed the description. The number of women all reached two hundred and seventy-seven (277), most of them - with the exception of the female companions - were followers of third degree.

Keywords: Ranks, women, invalidation, rectification.

مراتب النساء في الجرح والتعديل في "تقريب التهذيب"

خلود محمد الحسبان، قصي إسماعيل أبو شريعة

قسم أصول الدين، كلية الشريعة، جامعة آل البيت، الأردن.

ملخّص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مراتب الجرح والتعديل الخاصة بالنساء في كتاب "تقريب التهذيب" للحافظ ابن حجر، وقد ذكر في مقدمة الكتاب اثنتي عشرة مرتبة للرواة بشكل عام. استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي التام للنساء اللواتي ترجم لهن الحافظ ابن حجر في "تقريب التهذيب"، ثم مسلك المنهج التحليلي لإبراز مراتبهن والكشف عن منهج الحافظ في جرحهنّ وتعديلهنّ. وتبين من خلال هذه الدراسة التي استُقرئت فيها مراتبُ النساء في "التقريب" اللواتي لهنّ رواية في الكتب الستة، أنّها ستُّ مراتب؛ وهي كالتالي: صحابية، ثقة فقهية، ثقة، مقبولة، لا يُعرفُ حالُها، أو مستورة، مجهولة، أو لا تُعرف حيث أن أربعٌ منها تعتبر مراتب تعديل، واثنتان تعتبر مراتب للجرح، وبيّنت الدراسة ألفاظ الجرح والتعديل التي أطلقها الحافظ على تلكم النساء؛ حيث إنّه لم يغلّظ في ألفاظ الجرح؛ إذ لم يزد عن الوصف بكون الراوية لا يُعْرَفُ حالُها، وبلغ عدد النساء جميعاً سبعاً وسبعين ومائتي راوية (277)، غالبهنَّ -في ما عدا الصحابيات- من التابعين من الطبقة الثالثة.

الكلمات الدالّة: مراتب، النساء، الجرح، التعديل.

المقدّمة

الحمد لله رفع منازل المتقين درجات، ووعدهم بالحياة الطيبة في هذه الدنيا وبعد الممات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى أله وأزاوجه الطيبات الصالحات.

فإنَّ علم الجرح والتعديل يُعَدُّ صورة مشرقة في حياة هذه الأمة تدل على عناية علمائها بالسنة النبوية، وقد أردت في هذه الدراسة الكشف عن مراتب النساء في الجرح والتعديل التي استخدمها الحافظ ابن حجر في كتابه "تقريب التهذيب"، وما يترتب على ذلك من آثار ونتائج مما يعطي تصوراً واضحاً لدور المرأة في رواية الحديث.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما صور التعارض بين جرح الرواة وتعديلهم؟
- ما عدد النساء الراويات في الكتب الستة؟
- ما مراتب الجرح والتعديل التي استخدمها الحافظ في النساء في "تقريب التهذيب"؟
- ما طبقات النساء اللواتي كثرت الرواية عنهن في الكتب الستة؟
- ما منهج الحافظ في جرح النساء وتعديلهن؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- أن يتفهم صور التعارض بين الجرح والتعديل في الراوي.
- أنْ يميز الضوابط التي من خلالها يقدم النقاد جرح الراوي على تعديله.
- أن يعرف مراتب الجرح والتعديل التي استخدمها الحافظ في حكمه على النساء.
- أن يتبيّن طبقات النساء اللواتي كثرت الرواية عنهن في الكتب الستة.
- أن يتفهّم منهج الحافظ في جرح النساء وتعديلهنّ.

منهج الدراسة:

سلكت هذه الدراسة لتحقيق أهداف البحث مسلك الاستقراء التام للنساء اللواتي ترجم لهن الحافظ ابن حجر في "تقريب التهذيب"، ثم مسلك المنهج التحليلي لإبراز مراتبهن والكشف عن منهج الحافظ في جرحهنّ وتعديلهنّ.

هذا، وبُعداً عن إكثار الهوامش بكثرة الإحالة على كتاب "تقريب التهذيب" فإني أكتفي بمعرفة القارىء لأول حرف من اسم الراوي فيسهل عليه معرفة موضعه من الكتاب.

الدراسات السابقة

لم نقف على دراسة تناولت إبراز مراتب النساء في الجرح والتعديل عند الحافظ ابن حجر في "تقريب التهذيب". ولكن الدراسات في دور المرأة في رواية الحديث متوفرة منها:

- "الجامع الصحيح من أحاديث النساء" تأليف عصام بن محمد الشريف من إصدارات دار الصفوة/ القاهرة، التي بين فيها عدد الراويات الصحابيات في الكتب الستة، ثم غير الصحابيات، وزعهن على الطبقات، مما تبين تراجع روايتهن شيئاً فشيئاً حتى انحدرت انحداراً شديداً في الطبقات المتأخرة، ثم بين أحوال الراويات في الكتب الستة، ثم مقدار روايتهن في الكتب الستة.
- "دور المرأة في خدمة الحديث في القرون الثلاثة الأولى" الأستاذة آمال قرداش/ كتاب الأمة، العدد (70)، حيث بينتْ دور أمهات المؤمنين في خدمة الحديث، ودور المرأة في الجرح والتعديل، ودورها في نقد الروايات.

خطة البحث:

قسمت هذه الدراسة إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة:

المقدمة: وتضم: إشكالية البحث، أهدافها، ومنهجها، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

المبحث الأول: جرح الرواة وتعديلهم.

المطلب الأول: مفهوم الجرح والتعديل ومشروعيته.

المطلب الثاني: تعارض الجرح والتعديل.

المبحث الثاني: مراتب الجرح والتعديل في النساء في "تقريب التهذيب".

المطلب الأول: مراتب الجرح والتعديل عند الحافظ ابن حجر في "التقريب".
المطلب الثاني: مراتب الجرح والتعديل في النساء عند ابن حجر في كتابه "التقريب".
المطلب الثالث: وقفات مع منهج الحافظ في مراتب النساء.
الخاتمة: تتضمن أهم النتائج.
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المبحث الأول
جرح الرواة وتعديلهم

المطلب الأول: مفهوم الجرح والتعديل ومشروعيته

الجرح في اللغة: هو التأثير في الجسم بالسلاح ونحوه، وجَرَحه بلسانه أي: شتمه، وسبّه. (ابن المنظور، لسان العرب، مادة جرح)

والجَرحُ في اصطلاح المحدثين: هو وصفُ الراوي بما يقتضي رد روايته أو تليينه أو تضعيفه. (الدليمي، جرح الرواة وتعديلهم، 6/2)، والتعديل: وصفُ الراوي بما يقتضي قبول روايته.

وقد عمل النقاد رحمهم الله على ضبط ألفاظ الجرح والتعديل في مراتب، وحفّوا ذلك بقواعد خاصة بالجرح والتعديل كصفات الناقد الذي يجرح الرواة ويعدلهم، وتعارض الجرح والتعديل، وغير ذلك مما لا يسع الناقد البصير تخطيها....؛ فعلم الجرح والتعديل يتناول هذا كله، وتبعاً لذلك يمكن تعريفه بأنه: العلم الذي يبحث في تزكية الراوي أو تضعيفه عدالة وضبطاً وروايةً، في ألفاظٍ وقواعدَ يُتَوَصل بها إلى ذلك (السميع، 2014م، ألفاظ الجرح والتعديل عند أئمة النقد المتقدمين من المحدثين، عرضت الدكتورة أمة السميع تعريفات الجرح والتعديل وبينت أنها غير جامعة مانعة، ثم صاغت تعريفاً رأيته طويلا واختصرته إلى ما أثبته في المتن، ص20).

وقد وردت في كتاب الله العزيز آياتٌ كثيرةٌ دلت على مشروعية الجرح والتعديل؛ فمنها آيات أثنت على أشخاص ثناءً حسناً، وأخرى أثنت على آخرين ثناء سيئاً، فمن الأول قوله تعالى على لسان ابنة عمران: {**إن خيرَ مَنِ استأجرْتَ القويُّ الأمينُ**}[القصص: الآية26] أثنتْ عليه بما يقتضي تمام أهليته لذلك العمل: القوة، والأمانة.

ومن الثاني قول الله تبارك وتعالى: {**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا**} [الحجرات: الآية 6] وفي هذه الآية الكريمة إضاءة مهمة أن من انحطت عدالته -الفاسق- لم ينفعه الضبط تاما كان أم ناقصاً، فالآية تدل على اشتراط العدالة لقبول الخبر، فإذا سقطت العدالة من الراوي والأمانة من العامل فلا تستقيم الرواية، ولا يستقيم العمل.

وفي السنة شيءٌ كثيرٌ من ذلك، ومنه قول النبي –صلى الله عليه وسلم- في عبدالله بن عمر -رضي الله عنهما: "أرى عبدالله رجلاً صالحاً"، وفي رواية: "نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل"، (صحيح البخاري، كتاب التهجد، باب: فضل قيام الليل، حديث رقم "1070" وصحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل عبد الله بن عمر –رضي الله عنهما– حديث رقم "4534،4533")

المطلب الثاني: تعارض الجرح والتعديل

من المعلوم أن جرح الرواة وتعديلهم مسألة اجتهادية تعتمد على مدى خبرة الناقد بالراوي ورواياته، والأئمة نقاد الحديث كانوا في تعديلهم وتجريحهم للرواة على صور ثلاث:

الأولى: اتفاقهم على تعديل الراوي.
الثانية: اتفاقهم على تضعيف الراوي.
الثالثة: تعارض الجرح والتعديل في الراوي.

وبين يدي الكلام عن الصورة الثالثة هنا تنبيه:

أن الأصل عند الأئمة النقاد -رحمهم الله تعالى- تقديم التعديل على الجرح إذا كان الجرح مردوداً أصلاً، ومن صوره:

- الجرح في الثقات بسبب الاختلاف في المذهب مثلاً، كطعن ابن خراش -وهو رافضي- في بعض الرواة، (اللكنوي، 1987م، الرفع والتكميل، هامش ص268).
- طعن الأقران بعضهم في بعض، كالذي كان بين قتادة ويحيى بن أبي كثير. (الذهبي، 2001م، سير أعلام النبلاء، 275/5)، وهنا فكلام الأقران يطوى ولا يروى كما أُثِرَ عن بعض المحدثين.
- كون الجارح ليس بمعتمَدٍ أصلاً في النقد كأبي فتح الأزدي، (ابن حجر، 1971م، تهذيب التهذيب، 39/1)، أو كان مُتَعنتاً ولم يتابعه على الجرح

أحد.

- كون الجارح ليس خبيراً بحال الراوي، فنقاد الشام أخبر برواة الشام، والمعاصر للراوي أخبر بالراوي من المتأخر وهكذا.

وإذا تعارض الجرح والتعديل فإنه لا تخلو المسألة من إحدى حالتين:

الأولى: أن يمكن الجمع بين الجرح والتعديل، ويكون التعارض بين الجرح والتعديل ظاهرياً:

أ. كأن يعدل المحدثون الراوي الثقة ويجرحه آخرون لأجل رواية له مخصوصة فهذا خلاصة أمره أنه ثقة وهم في حديث. فلا يدفع جرحه تعديله ولا تعديله جرحه من هذه الحيثية.

ب. أو يكون أحد الناقدين معتدلاً في ألفاظ أحكامه على الرواة -كالإمام أحمد فيقول في الراوي مثلاً (ثقة)، ويكون الآخر متشددا في ألفاظه – كأبي حاتم الرازي ويقول مثلاً فيه (صدوق)- فلا يعد هذا تعارضاً؛ إذ ليست إحداهما ببعيدة عن الأخرى، ولعل غاية ما في الأمر أنه يسمي الثقة صدوقاً، وحينئذ لا بد وأن يُعلم لكل ناقد مقياس ألفاظه التي حكم بها على الرواة.

ج. أو يجمع بينهما بأن الراوي قوي في حال وضعيف في أخرى، وهذا يسمى بالجرح النسبي، ومنها أن يكون:

- قوياً في شيخ دون شيخ كسماك بن حرب فهو قوي الحديث، ولكن إذا روى عن عكرمة خاصةً فروايته ضعيفة، فلا ينكر الجارحُ والمعدلُ أحدُهما على الآخر، ومن هذا الباب رواية سفيان بن حسين عن الزهري. أو قوياً إذا روى عن أهل بلد، ضعيفاً إذا روى عن أخرى كإسماعيل بن عياش. أو قويا في رواية موضوع في الحديث دون آخر.
- ضعيفاً في وقت دون وقت كمن وُصِفَ بالاختلاط فلا يتعارض تعديل مَنْ عدله قبل الاختلاط بجرح العلماء له بعد الاختلاط، ومن هؤلاء عطاء بن السائب، وكذلك يقال في التغير: لاحتراق كتب الراوي مثلاً كما ذكر عن ابن لهيعة، أو لكونه انشغل بغير الرواية كالقضاء كما ذكر عن عبدالله بن شَرِيْك النخعي.
- ضعيفاً في صورة في الرواية دون أخرى كأن يكون عدلا لكنه يدلس أو يرسل، أو ما شابه ذلك كابن إسحاق، فمن زكى هؤلاء فتبعاً لأصل حالهم، ومن جرحهم فلأجل ما بدا من جرحهم؛ فهذا تعارض ظاهري بل هو يعطي صورة تكاملية عن حال الراوي، ومنه أن يكون الراوي مثلاً صحيح الكتاب ضعيف الحفظ كما ذُكر عن إسماعيل بن أبي أويس شيخ الإمام البخاري الذي انتقى من أحاديثه ما حدث به من كتابه لا من حفظه.

الثانية: أنْ يثبت التعارض بين الجرح والتعديل ويتعين تقديم أحدهما على الآخر، فهل يقدَّمُ ههنا الجرحُ على التعديل أم العكس؟

هذه المسألة فيها مذاهب، وأقواها ما ذهب إليه أكثر العلماء من تقديم الجرح على التعديل؛ لأن مع الجارح زيادة بيان؛ **وذلك ضمن ضوابط منها:**

- أن يكون الجرح مفسراً، والجرح المفسر كقولهم: ضعيف يدلس، وإلا قُدم التعديل، فإذا وُصِفَ الراوي بمطلق الضعف فهذا جرح مبهم يقدم التعديل عليه.
- أن يكون الجرح بريئاً من الانتصار للنفس أو المذهب.
- إذا عُلم من تتبع حال الجارح أنه عالمٌ بأسباب الجرح ولا يجرح إلا عن سبب معتبر قُدم جرحه وإن كان مبهماً غير مفسر.
- إذا خلا الراوي من التعديل، فإنه يقبل الجرح فيه مفسراً كان أو مبهماً.
- أو قرائن تحف بالراوي تقتضي تقديم التجريح المبهم فيه على تعديله كغَلَبة النكارة على رواياته على قلّتها.

هذا إذا صدر الجرح والتعديل من ناقدين فأكثر، وأما أن يصدرا من الناقد نفسه في الراوي الواحد، فقد اتجه كثير من الأئمة المحدثين إلى اعتماد القول المتأخر منهما إذا تبين، وإلا يقدم التعديل، ويحمل الجرح على رواية مخصوصة، (اللكنوي، 1987م، الرفع والتكميل، تعليق الشيخ أبي غدة، ص120).

وفي المسألة تفصيلاتٌ ومذاهب غير ما ذكرت (استوعب تفصيلاتها، عرابي، 2006م، الجرح والتعديل حقيقته، ومشروعيته، وضوابطه).

وهذه خريطة توضيحية تبين حالات التعارض في الجرح والتعديل:

خريطة توضيحية تبين حالات تعارض الجرح والتعديل في الراوي

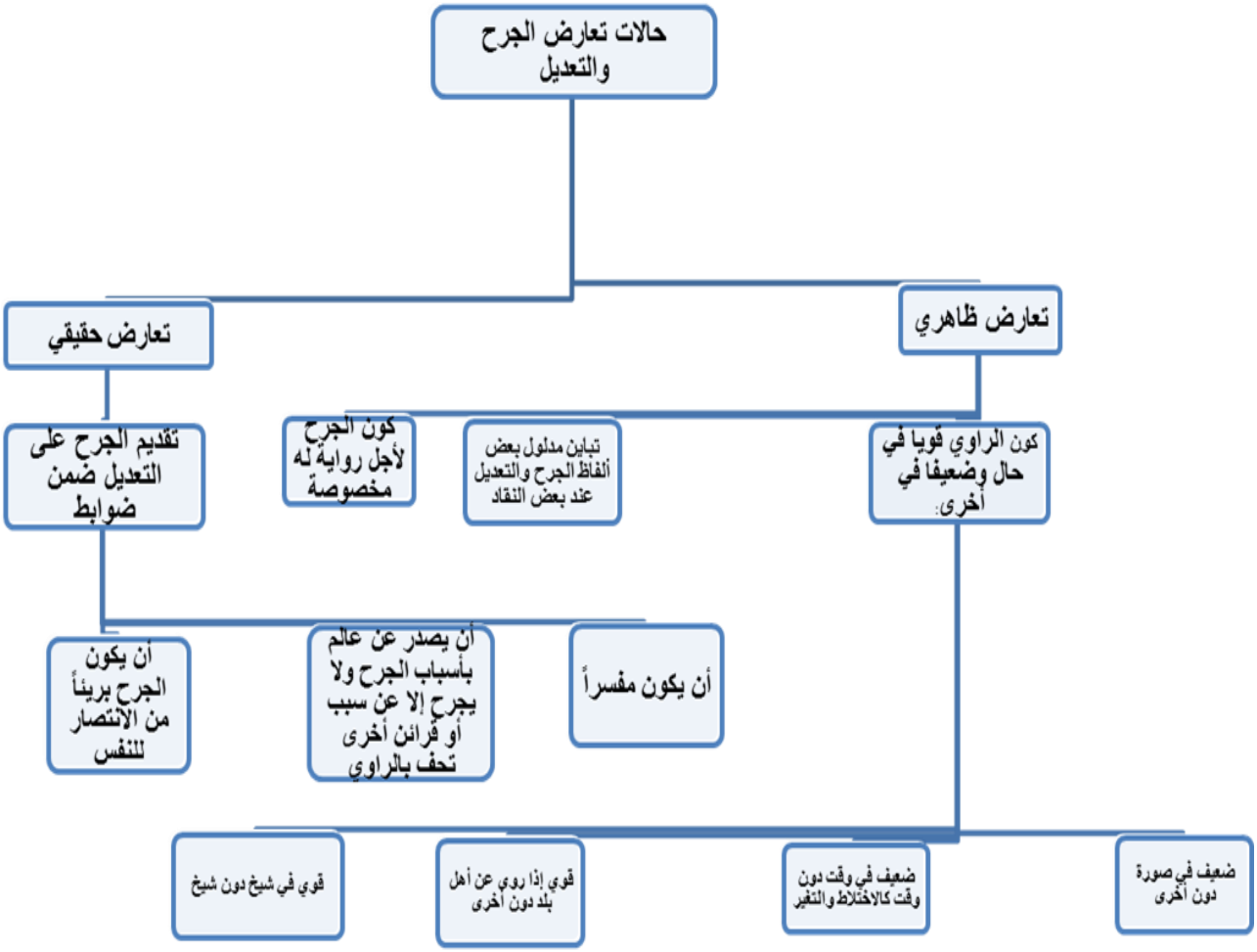

المبحث الثاني

مراتب الجرح والتعديل في النساء في "تقريب التهذيب"

استخدم أئمة الجرح والتعديل ألفاظا كثيرة في نقدهم لرواة الحديث، وقد كان من هذه الألفاظ ما هو صريح الدلالة على معناه فلا يختلف فيه، ومنها ما لا يتوصل إلى معناه إلا بالاستقراء أو بالنص من قائله. (الدليمي، جرح الرواة وتعديلهم، ص11).

وألفاظ الجرح والتعديل ليست في مرتبة واحدة، فالتعديل بأوثق الناس أو ثقة ثقة ليس كالتعديل بثقة أو لا بأس به أو صالح (ابن حجر، نزهة النظر، 1971م، ص176)، وقد سئل ابن مهدي عن أبي خلدة: أكان ثقة؟ فقال: كان صدوقاً، وكان مأموناً، وكان خيراً، الثقةُ: شعبةُ، وسفيان! (الذهبي،2001م، سير أعلام النبلاء، 173/7).

وأكثر مَن فصَّل من الأئمة النقاد في مراتب الجرح والتعديل الحافظ ابن حجر في كتابه "تقريب التهذيب".

المطلب الأول: مراتب الجرح والتعديل عند الحافظ ابن حجر في "التقريب"

تميزت مراتب الجرح والتعديل عند الحافظ ابن حجر بسهولة عرضها، وتجزئتها، ورصانتها، وانتشارها، وقد ذكر السيوطي إجمالاً لها حيث قال، رحمه الله: "ألفاظ التعديل مراتبُ ذكرها المصنف؛ يعني النووي، كابن الصلاح تبعاً لابن أبي حاتم: أربعة، وجعلها الذهبي والعراقي: خمسة، وشيخ الإسلام: ستة"...، ثم قال: (الرابعة)، وهي سادسة بحسب ما ذكرنا: صالح الحديث فإنه يكتب حديثه للاعتبار وينظر فيه، وزاد العراقي فيها: صدوق إن شاء الله، أرجو أن لا بأس به، صويلح، وزاد شيخ الإسلام: مقبول، وأما ألفاظ الجرح فمراتب..." (السيوطي،1971م، تدريب الراوي، ص345).

وتبعا لما ذكر السيوطي فإن مراتب التعديل عند الحافظ ابن حجر على اختلاف درجاتها ست، ومراتب الجرح كذلك ست على اختلاف درجاتها، وهي الآتية:

المرتبة الأولى: الصحابة، ويصرح بذلك لشرفهم.
الثانية: من أكد مدحه إمّا بأفعل: كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة: كثقة ثقة.
الثالثة: من أفرد بصفة كقوله: ثقة، أو متقن، أو....
الرابعة: من قَصُر عن درجة الثالثة قليلاً، وإليه الإشارة بصدوقٌ، أو لا بأس به.
الخامسة: من قَصُر عن الرابعة قليلاً، وإليه الإشارة بـ: صدوقٌ سيءُ الحفظ، أو صدوقٌ يهمُ، أو له أوهام، أو يخطئ، أو تغير بآخِرة، أو....
السادسة: مَنْ ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يَثبت فيه ما يُتركُ حديثُه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ مقبول حيث يُتابَع وإلا فليّنُ الحديث.
السابعة: مَنْ روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ مستور الحال، أو مجهول الحال.
الثامنة: مَنْ لم يوجد فيه توثيقٌ لمعتَبَر، ووُجد فيه إطلاقُ الضعف ولو لم يفسر،وإليه الإشارة بلفظ: ضعيف.
التاسعة: مَنْ لم يروِ عنه غيرُ واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مجهول.
العاشرة: من لم يوثق البتَّة وضُعِّف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة بلفظ متروك أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط.
الحادية عشرة: مَنِ اتُّهم بالكذب
الثانية عشرة: مَنْ أُطلق عليه اسم الكذب أو الوضع (ابن حجر، تقريب التهذيب، ص71).

وخلاصة الحكم على رواتها حسب ما توصلت إليه أجعلها في النقاط الآتية:

- المراتب الثانية والثالثة واضح أمرها.
- المراتب من السابعة وحتى الثانية عشرة واضح أمرها كذلك، فهي مراتب ضعف مرتَّبةً من الأقل ضعفاً إلى الأكثر ضعفاً حتى تنتهي بالموضوع.
- أكثر هذه المراتب إشكالاً عند المحدثين المعاصرين من حيث تصورها والحكم عليها هي المراتب الرابعة والخامسة والسادسة.
- أمّا المرتبة الرابعة: فهناك دراسة رصينة للباحث منير قطيفان بيّن فيها أن الصدوق عند ابن حجر في "التقريب": ثقة غير متفق على ثقته، وهو ما يميزه عن المرتبة السابقة (المرتبة الثالثة)، بدليل أن الحافظ دافع عن كثير منهم في "هدي الساري" ووثق بعضهم في "فتح الباري" فالصدوق عنده ثقة ولكنه مختلف فيه، واحتياطاً فإنه عدل عن قول ثقة إلى صدوق لوجود تليين فيه من قِبل بعض الأئمة ليفرق بينه وبين الثقة المجمع على توثيقه (قطيفان، 2009م، مرتبة الصدوق عند ابن حجر- دراسة تطبيقية على صحيح البخاري، 2009م ص404، باختصار. ولعل أول من فصل في مراتب ابن حجر هو الشيخ أحمد محمد شاكر -رحمه الله تعالى- في كتابه الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ص10).

وقريباً من هذا ما قاله الدكتور عبدالله عطا: الصدوق عند العلماء هو العدل الذي خف ضبطه، ولكنه عند ابن حجر في الغالب الراوي الذي وثقه أغلب العلماء وجرحه عددٌ قليلٌ منهم، فسماه صدوقاً إشارة إلى وجود من يضعفه، (عطا،2016م، مرتبة الصدوق بين التجريح والتعديل، موقع إسلام وب، مقالات 2016/1/10م).

ومن قبلهما د. وليد العاني -رحمه الله تعالى- الذي بين أن الصدوق ثقة، ويتميز عنه الثقةُ بقدر زائد من الضبط، والفرق بينهما كالفرق بين الفاضل والأفضل منه (العاني، 1997م، منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، ص128).

- أمّا المرتبة الخامسة، فقد قال الحافظ برهان الدين البقاعي تلميذ الحافظ ابن حجر: "فإن شيخنا وصف زيداً -أظنه أسامة بن زيد الليثي. كما يقتضيه السياق، ولم ينبه المحقق على ذلك- في "تقريب التهذيب" بأنه "صدوق يهم"، وليس بين هذه المرتبة ومرتبة مَنْ يقول فيه: "ثقة" أو "ثبتٌ" إلا مرتبة واحدة، وحديثُ هذا الضرب حسنٌ لذاته، والله أعلم" (البقاعي، 2007م، النكت الوفية بما في شرح الألفية، 261/1). وقال الأستاذ الدكتور محمد عمر بازمول: من قال فيه الحافظ ابن حجر رحمه الله (صدوق يهم) أو (صدوق يخطئ) أو (صدوق له أوهام)، ونحو هذه الألفاظ التي هي عنده في المرتبة الخامسة؛ الذي عندي أن أصحاب هذه المرتبة حديثهم يُحسن بعد التأكد أن الحديث الذي يرويه (موضوع البحث) ليس مما أخطا فيه الراوي (بازمول، من قال فيه الحافظ "صدوق يهم"، موقع جامعة أم القرى – المقالات).

وقد بيّن الدكتور وليد العاني -رحمه الله- أن الحافظ خصص هذه المرتبة للرواة المختلف فيهم الذين جرحهم قومٌ وعدلهم آخرون (العاني،1997م، منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، ص96). وهذا ما ذهب إليه الدكتور الشريف حاتم العوني حيث قال: "الراجح الذي يظهر لي ظاهراً وبيّناً أن المرتبة الخامسة مرتبة تحسين الحديث حسب رأي الحافظ"، واستدل لذلك بأدلة عديدة، منها أن بعض التراجم في "التقريب" دالة صراحة على ذلك، منها قول الحافظ: مَطَر بن طهمان الوراق صدوقٌ كثيرُ الخطأ وحديثُهُ عن عطاء ضعيفٌ. قال العوني: "إذن في غير عطاء-حديثه- مقبول" (في الملتقى السادس الذي عقدته جمعية الحديث الشريف وإحياء التراث بعنوان "كتاب تقريب التهذيب وأثره في الدراسات الحديثية" بتاريخ 2016/8/15م. رابط: https://youtu.be/EJng4ZDJcXQ).

- وأمّا المرتبة السادسة، فالراوي (المقبول) أدنى مراتب التعديل عند ابن حجر، فهو مقبول إذا استقامت روايتُهُ، وأما إذا روى ما لم يتابع عليه "أي خالف في روايته، وهذا هو المقصود بالمتابعة وليست هي الاصطلاحية" (مصطلح (لم يتابع عليه) استخدمه النقاد كثيراً ويعني: "تضعيف الراوي

بالمخالفة، أو الروايةَ بعلّة أو شذوذ بحسب القرينة" وأكثرُ من استخدمه هو الإمام البخاري في التاريخ الكبير، انظر: الحسبان، 2016م، مصطلح لا يتابع عليه). فهو ليّن الحديث فيما خالف فيه، ولين الحديث أخف ألفاظ الجرح عند ابن حجر، والله تعالى أعلم. (وتفصيلاته والفرق بينه وبين (لين الحديث): الحسبان، 2016م، الراوي المقبول عند ابن حجر ومروياته في "الأحاديث المختارة" للضياء المقدسي).

- وأخيرا، لا بد من تأكيد ضرورة النظر في رواية الراوي والتأكد من استقامتها وخلوها من النكارة، ولا ينبغي استخدام تلكم المراتب والأحكام استخداما أجوف دون النظر في الرواية فلعلها تكون مما وَهِمَ فيه الثقة، أو أخطا فيه الذي قال فيه الحافظ: (صدوق يخطئ).

المطلب الثاني: مراتب الجرح والتعديل في النساء عند ابن حجر في كتابه "التقريب"

اتبع الحافظ منهجاً دقيقاً في الحكم على الرواة في كتابه "التقريب"، ذلك أنه يستنير بأحكام من سبقه من الأئمة النقاد، ثم يجعل من هذه الأقوال حكماً جديداً، وهذا مما ينبغي التنبُّه إليه؛ فليس قول الحافظ في الراوي: "لين الحديث" -مثلاً- كقول الإمام أحمد "لين الحديث"، فابن حجر حكم عليه بذلك استرشاداً بأقوال مَنْ سبقه من المحدثين، وأما قول الإمام أحمد فهو حكمٌ خالصٌ مِنْ قِبَله.

وقد بيّن الحافظ ابن حجر عن منهجه في الحكم على الرواة في "التقريب" قال رحمه الله: "أحكم على كل شخصٍ منهم بحكم يشمل أصحما قيل فيه، وأعدل ما وُصف به بألخص عبارة، وأخلص إشارة" (ابن حجر، تقريب التهذيب، ص74). وربما جاء حكمه على الراوي بوصف مطابق لما قاله أحد الأئمة، كأن تُذكر في الراوي أقوال متعددة، ومن ضمن ذلك يقول النسائي مثلاً: لا بأس به، فيقول الحافظ في "التقريب": لا بأس به.

وربما جاء بوصف جديد ليس فيما ذكروا؛ وذلك كحكمه على الراوي بِـ"مقبول" أو "صدوق يخطئ"، أو نحو ذلك، وربما حكم على راو لم يسبقه أحد إلى الحكم عليه.

وقد بلغ عدد النساء اللواتي ترجم لهنّ الحافظ (277) راوية، وكانت مراتبهن بعد الاستقراء التام ستَّ مراتب فقط؛ أربعة منها مراتب تعديل، وثنتان مراتب جرح. وهي المراتب الآتية:

المرتبة الأولى: صحابية

المرتبة الثانية: ثقة فقيهة

المرتبة الثالثة: ثقة

المرتبة الرابعة: مقبولة

المرتبة الخامسة: لا يُعرفُ حالُها، أو مستورة

المرتبة السادسة: مجهولة، أو لا تُعرف

أولاً: مرتبة (صحابية)

وأطلق هذه المرتبة على (123) صحابية، وليست هذه اللفظة من ألفاظ الجرح والتعديل، ولكن نبّه الحافظ على صحبتهنّ تشريفاً لهنَّ، وحتى لا يُظَنُّ ببعض غير المشهورات منهنّ بأنها تابعية فيحكم على الحديث بالإرسال،

وقد ميز بعضهن عن بعض؛ فمنهنَّ:

- **أمهات المؤمنين رضي الله عنهن**، وليس لخديجة، وزينب بنت خزيمة، رضي الله عنهن جميعا وأرضاهنّ رواية لتقدم وفاتهن، وأما فاطمة الزهراء بنت رسول الله– صلى الله عليه وسلم- فوصفها بسيدة نساء هذه الأُمّة.
- **مَنْ وصفها بأنها من كبار الصحابة** ولم يذكر بهذه الصفة إلا أسماء بنت أبي بكر، وهي بذلك وافقت مرتبتُها بطبقتها.
- **من وصفها بالصحابية الفاضلة** وذكر ذلك في أم سليم بنت ملحان بن خالد الأنصارية، والدة أنس بن مالك.
- **من وصفها بالصحابية المشهورة**

وقال ذلك في بريرة مولاة عائشة.

وخولة بنت حكيم التي يقال إنها وهبت نفسها للنبيّ، صلى الله عليه وسلم.

فاطمة بنت قيس بن خالد الفِهْرِيَّة.

وأُمّ عَطية الأنصارية.

وأُمّ حَرام بنت مِلْحان بن خالد بن زيد بن حرام الأنصارية، خالة أنس.

وأُمّ عُمَارة الأنصارية.

وأُمّ قيس بنت مِحْصَن الأَسَدية، أختُ عُكَّاشة.

وأُمّ مُبَشِّر الأنصارية، امرأة زيد بن حارثة.

وأُمّ هشام بنت حارثة بن النعمان الأنصارية.

- **مَنْ وصفها بصحابية لها سابقة وهجرة** وقال ذلك في بسرة بنت صفوان الأسدية وجدامة بنت وهب الأسدية أخت عكاشة لأمه، وقُتيلة بنت صَيفي الأنصارية.
- **مَنْ وصف عدة أحاديثهن**، فذكر من ليس لها إلا حديث واحد وهي الصفة العامة في رواية الصحابيات، ومن لها عدة أحاديث كالشفاء بنت عبد الله العدوية، وكبشة أم عبدالله بنت أبي دومة امرأة أبي موسى الأشعري، وأُمّ كُرْز الكعبية، وأُمّ كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط الأموية، وأُمّ هانئ بنت أبي طالب الهاشمية.
- من وصفها **بصحابية معروفة** وذكر ذلك في خَنساء بنت خِدام زوج أبي لبابة.
- من وصفها بأنها من **صغار الصحابة**: وهؤلاء توافقت مرتبتُهن بطبقتهن، وهن ثلاث راويات:

1. الرُّبيّع بنت مُعوّذ.
2. وميمونة بنت كَرْدَم.
3. وأُمّ سعد بنت سعد بن الربيع.

- من وصفها بأنَّ **لها رؤية**: وذكر ذلك في امرأة واحدة وهي عائشة بنت مسعود بن الأسود
- **ومنهنَّ مَنْ لم يميّزها بلفظ زائد عن الصحبة** فيقول (لها صحبة) أو (صحابية) -وهي الصفة الغالبة فيهن- كأُمّ المنذر الأنصارية، يقال: اسمها سلمى بنت قيس بن عمرو.
- **ومنهنَّ مَنْ لم يجزم بصحبتها**، فيقول (يقال لها صحبة) وذكر ذلك في:

1. أسماء بنت زيد بن الخطاب.
2. أسماء بنت سعيد بن زيد بن عمرو بن نُفَيْل.
3. زينب بنت نُبَيْط.
4. مُلَيكة بنت عمرو السعدية.
5. كَبْشَة بنت كعب بن مالك الأنصارية.
6. أم يعقوب، امرأة من بني أسد.
7. عبد الحميد، مولى بني هاشم. عن أُمّه، وكانت تخدم بعض بنات النبي، صلى الله عليه وسلم.

ثانياً: مرتبة (ثقة فقيهة)

لم يذكر الحافظ بهذه المرتبة إلا امرأة واحدة وهي أم الدرداء الصغرى زوج أبي الدرداء، قال الحافظ: اسمها هجيمة، وقيل: جهيمة الأوصابية الدمشقية ثقة فقيهة، من الثالثة. ماتت (قبل المائة) سنة إحدى وثمانين.

وقال الحافظ الذهبي: فقيهة كبيرة القدر (الذهبي، 1971م، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، 225/5).

وقد روى لها البخاري وعلق عنها ذاكراً شيئاً من فقهها، ومن ذلك قوله: بَابُ سُنَّةِ الْجُلُوسِ فِي التَّشَهُّدِ وَكَانَتْ أُمُّ الدَّرْدَاءِ تَجْلِسُ فِي صَلَاتِهَا جِلْسَةَ الرَّجُلِ وَكَانَتْ فَقِيهَةً (البخاري، 1987م، الصحيح، كتاب الأذان، باب سنة الجلوس في التشهد، 165/1).

بَابُ عِيَادَةِ النِّسَاءِ الرِّجَالَ وَعَادَتْ أُمُّ الدَّرْدَاءِ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْمَسْجِدِ مِنَ الْأَنْصَارِ (البخاري، 1987م، الصحيح، كتاب المرضى، باب عيادة النساء الرجال، 116/7)

ثالثاً: مرتبة (ثقة)

بلغ عدد مَنْ وصفهن الحافظ ب (ثقة) من الراويات 17 راوية، وجميعهن من التابعيات -عدا واحدة من كانت السابعة- من الطبقتين الثالثة والرابعة، وراوية واحدة من الثانية:

فمن الثانية -وهي طبقة كبار التابعين- واحدة، هي:

- أُمّ بلال بنت هلال الأسلمية.

ومن الطبقة الثالثة -وهي الطبقة الوسطى من التابعين- اثنتا عشرة راوية، هنَّ:

1. حفصة بنت سيرين.
2. حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر.
3. عائشة بنت طلحة بن عبيدالله التيمية.

4. عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد الأنصارية أكثرت عن عائشة.
5. فاطمة بنت المنذر بن الزبير بن العوام، زوج هشام بن عروة، ثقة.
6. قمير، بفتح أولها، بنت عمرو الكوفية، زوج مسروق.
7. كريمة بنت الحسحاس المزنية.
8. كريمة بنت المقداد بن الأسود الكندية. أمها ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب.
9. معاذة بنت عبد الله العدوية.
10. ميمونة بنت الوليد بن الحارث الأنصارية.
11. هند بنت الحارث الفراسية.
12. العالية بنت سُبيع وثَّقها العجلي، والعالية هذه لم يقل فيها الحافظ: (ثقة) ولكن اكتفى بقول (وثقها العجلي)، وهذا التعبير هو أقل شأنا من قول الحافظ نفسه (ثقة).

ومن الطبقة الرابعة ثلاثة، هنَّ:

1. عائشة بنت سعد بن أبي وقاص الزهرية.
2. فاطمة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب، الهاشمية المدنية، زوج الحسن بن الحسن بن علي.
3. فاطمة بنت علي بن أبي طالب.
1. ومن السابعة: أُمّ الأسود الخزاعية، ويقال: الأسلمية.

ويلتحق بهؤلاء الثقات:

- ابنة زيد بن ثابت الأنصارية، كانت فقيهة، مدنية.

وقد روى البخاري لبعض هؤلاء، هن:

حفصة بنت سيرين.

عائشة بنت سعد بن أبي وقاص.

فاطمة بنت المنذر بن الزبير بن العوام.

مُعاذة بنت عبد الله العدوية.

وعَمرة بنت عبد الرحمن.

هند بنت الحارث الفِراسية.

رابعاً: مرتبة (مقبولة)

وفي هذه المرتبة وقفات ولطائف، منها:

- أنَّ هذه هي المرتبة الرابعة في مراتب النساء، وهي المرتبة السادسة بشكل عام عند ابن حجر في "التقريب" وقد عرفها بقوله: السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يَثبت فيه ما يُترك حديثُه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ مقبول حيث يُتابع وإلا فليّنُ الحديث.
- أن الحافظ لم يستخدم الشطر الثاني من هذه المرتبة (ليّن الحديث) في أيٍّ من النساء الراويات.
- بلغ عدد الراويات اللواتي وصفهنّ الحافظ ب (مقبولة) خمساً وستين راوية. غالبهنّ من التابعيات من الطبقة الثالثة وبلغ عددهنّ (39) راوية، ومن الثانية (3)، ومن الرابعة (16)، ومن الخامسة (3)، ومن السادسة (1)، ومن السابعة (3).
- وبشكل عام فإنَّ عدد المقبولين رجالاً ونساءً في الطبقات الأولى- طبقات التابعين الأربعة: الثانية والثالثة والرابعة والخامسة، يزيد بوضوح على عددهم في الطبقات الآخرة؛ إذ إن عددهم (781) بنسبة خمسين بالمائة تقريباً من المجموع الكلي للمقبولين البالغ (1548) راوياً. (الحسبان، 2016م، الراوي المقبول عند ابن حجر ومروياته في "الأحاديث المختارة" للضياء المقدسي، ص 36). وهذا يشير إلى كثرة حكم الحافظ ابن حجر على التابعين رجالاً ونساءً بلفظ مقبول.
- روى البخاري لثلاث مقبولات، هنّ:

- أُمَيْنة بنت أنس بن مالك روى عنها أبوها (البخاري، 1987م، الصحيح، كتاب الصوم، باب من زار قوما لم يفطر عندهم، رقم (1982)، 41/3).
- إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي، عن امرأة من أهله، عن أم خالد (البخاري، 1987م، الصحيح، كتاب اللباس، باب

ما يدعى لمن لبس ثوبا جديدا، رقم 5845، 153/7).

- عبد الرحمن بن أبي بكرة الثقفي، عن أمه، اسمها هولة، ويقال: هالة.

خامساً: مرتبة (مستورة أو لا يُعرفُ حالُها)

وفي هذه المرتبة وقفات ولطائف، منها:

- هذه هي المرتبة الخامسة في مراتب النساء، وهي المرتبة السابعة بشكل عام عند ابن حجر في "التقريب" وعرَّفها بقوله: (السابعة: من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ مستور، أو مجهول الحال).
- بلغ عدد النساء في هذه المرتبة 36 راوية.
- أنَّ الحافظ لم يستخدم لفظ (مجهولة الحال) في أيٍّ من نساء هذه المرتبة، وذلك أدبٌ درج عليه نقاد الحديث الشريف في نقد النساء بشكل عام، فقد آثر الحافظ لفظ (لا يعرف حالها) على لفظ (مجهولة الحال) مع أنهما بمعنى واحد.
- لم يستخدم الحافظ لفظ (مستورة) إلا مرة واحدة في أم حبيبة بنت ذؤيب بن قيس المزنية، من السابعة.
- ليس في نساء هذه المرتبة من أسند لها الشيخان روايةً في "الصحيحين".
- وهذه بعض النساء الموصوفات بِـ(لا يعرف حالها):
  - فاطمة بنت عبيدالله بن عباس.
  - قرصافة الذهلية.
  - كبشة بنت أبي مريم.
  - كلثم، ويقال لها: أُمّ كلثوم، القرشية.
  - مُسيكة، بالتصغير، المكية.
  - أُمّ جحدر العامرية.
  - أُمّ جنوب بنت نميلة المعافرية.
  - أُمّ حفص، والدة حبابة بنت عجلان.
  - أُمّ الحكم بنت النعمان بن صهبان الأنصارية.

سادساً: مرتبة (مجهولة أو لا تعرف)

وفي هذه المرتبة وقفات ولطائف منها:

- هذه هي المرتبة السادسة والأخيرة في مراتب النساء، وهي المرتبة التاسعة بشكل عام عند ابن حجر في "التقريب"، وعرفها بقوله: (التاسعة: من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مجهول).
- بلغ عدد النساء في هذه المرتبة 34 راوية.
- لا يخفى وضوح الفرق بين قول الحافظ(لا تعرف) و(لا تعرف حالها) فالأولى أطلق عدم معرفة النقاد لها، ويعني أنها لا تعرف عينها ولا حالها، والثانية قيد ذلك بعدم معرفة حالها -جرحا وتعديلاً- دون عينها.
- أن 24 راوية منهن من التابعين من الطبقة الثالثة.
- ليس في نساء هذه المرتبة مَنْ أسند لها الشيخان روايةً في "الصحيحين".
- أنَّ الحافظ لم يستخدم لفظ (مجهولة) إلا في راويتين، هما:
  - أمة الواحد بنت يامين بن عبد الرحمن روى عنها ابنها.
  - خالة إبراهيم بن ميسرة.

وهذه طائفة، منهنّ:

- ابنة محيصة بن مسعود، عن أبيها.
- زيد بن أسلم، عن أُمّه.
- أُمّ هشام، والدة هشام بن زياد، عن فاطمة بنت الحسين.
- أُمّ ولد عبد الرحمن بن عوف، عن أم سلمة.

المطلب الثالث: وقفات مع منهج الحافظ في مراتب النساء

أولاً: لم يذكر الحافظ ابن حجر أيا من النساء:

- بجرح في العقيدة كالتشيع والقدر، وغيره.
- ولا بجرح في الضبط؛ فلم يصف أيّاً منهن بتدليس، ولا اختلاط، ولا ضعف هيّنٍ ولا شديد، ولا كذبٍ ولا تهمةٍ بالكذب، اللهم إلا الوصف بلا يُعْرف حالُها أو لا تُعرَف.

كذلك التعديل فلم توصف الراويات فيما عدا الصحابيات بألفاظ رفيعة في التعديل، (أما النساء فيما بعد عصر الرواية فقد وُصِف بعضهنَّ بالمسنِدة، أو المحدثة، ومن ذلك كريمة راوية "صحيح البخاري" قال عنها الذهبي: الشيخة، العالمة، الفاضلة، المسندة كريمة بنت أحمد المروزية، المجاورة بحرم الله، كانت إذا روت قابلت بأصلها، ولها فهمٌ ومعرفة، الذهبي، 2001م، سير أعلام النبلاء، 233/1، ولقبها في موضع آخر بالمحدثة، ومنهن شَهْدة بنت المحدث أبي نصر الدينوري، مسندة العراق، قال الذهبي: كان لها مَشْيَخة سمعناها، الذهبي، 2001م، سير أعلام النبلاء، 542/20، وغيرهن كثير)، وقد تقدم أنه لم يصف الحافظ بالمؤكَّد من التوثيق (ثقة ثقة أو نحوها) إلا امرأة واحدة وهي أم الدرداء الصغرى، على حين كثرت هذه المرتبة في صفوف الرجال، ولا يُنكر ذلك ولا يُستَغرب فالمتصدرون لرواية الحديث فاقوا النساء عددا ونوعا.

ثانياً: لم يسجل الحافظ أي ترجمة للنساء من الطبقة الثامنة وحتى الثانية عشرة، ممّا يدل على تراخي النساء عن الرواية في السنوات المتأخرة في الرواية، ويمكن تمثيل ذلك في الجدول التالي:

الطبقة	الصحابة	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة	الثامنة	التاسعة	الحادية عشرة	الثانية عشرة
العدد	123	5	89	28	7	9	14	0	0	0	0

مع التنبيه ههنا على أن الطبقة ليست هي المرتبة؛ الطبقة مقياس لزمن رواية الراوي، والمرتبة تتضمن وصف الراوي بالجرح أو التعديل، والحافظ في كتابه "تقريب التهذيب" قسّم كلاً من الطبقات إلى اثنتي عشرة، وكذلك الحال بالنسبة للمراتب.

ويلاحظ من الجدول:

- النشاط النسبي لحركة الرواية لدى الصحابيات رضي الله عنهن.

نعم، الغالبية منهن روت الحديث والحديثين، ولكن كان فيهنَّ مَنْ أكثرنَ من الرواية وسألن رسول الله عمّا لا يعرفنه من أمر دينهنّ؛ فقدُعرف عن بعض الصحابيات جرأة في التفقه والسؤال والرواية، قالت أم المؤمنين عائشة، رضي الله عنها: "نِعْمَ النِّسَاءُ نِسَاءُ الأَنْصَارِ، لَمْ يَكُنْ يَمْنَعُهُنَّ الْحَيَاءُ أَنْ يَتَفَقَّهْنَ فِي الدِّينِ"، (صحيح البخاري، 1987م، كتاب العلم، باب الحياء في العلم، تعليقاً بلفظ جازم عن عائشة، 60/1). ومن هؤلاء (أُمّ سليم الأنصارية، زوج أبي طلحة وأم أنس بن مالك؛ إذ كانت من أشهر نساء الأنصار المقصودات بالمدح حيث لم يمنعها الحياء من السؤال عن احتلام المرأة، وقدمت بين يدي سؤالها مقدمة حكيمة حيث قالت(إن الله لا يستحيي من الحق) مما يدل على جرأتها في التفقه وتحمل الحديث عن رسول، صلى الله عليه وسلم، ومع ذلك استحيت لسؤالها أمُّ سلمة –رضي الله عنها- فقالت: فضحتِ النساء.

وكذلك قالت عَائِشَةُ، رضي الله عنها:"يَا أُمَّ سُلَيْمٍ فَضَحْتِ النِّسَاءَ تَرِبَتْ يَمِينُك"، (مسلم، **الصحيح**، كتاب الغسل، باب وجوب الغسل على المرأة، رقم 310، 221/3)، ونسوةٌ استحيين لذلك كما في رواية ابن أبي شيبة: فلقيَتْها نسوةٌ فقلنَ لها: فضحْتِنا عند رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقالت: والله ما كنتُ لأنتهي حتى أعلمَ في حِلٍ أنا أو في حرام!"، (ابن أبي شيبة، 1994م، المصنف، باب في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، رقم 882، 103/3).

وفي رواية للإمام أحمد:" وَإِنَّا إِنْ نَسْأَلِ النَّبِيَّ، صلى الله عليه وسلم،عَمَّا أَشْكَلَ عَلَيْنَا خَيْرٌ مِنْ أَنْ نَكُونَ مِنْهُ عَلَى عَمْيَاءَ" (ابن حنبل، 1999م، المسند، 85/45).

وروى الطبراني قصة الحديث عن أُمّ سليم قالت: أتيت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وهو في بيت أم سلمة فوجدتُ عنده رجالاً، فجلست حتى قاموا، فلما خرج دنوت منه، فقلت: يا رسول الله، أمرٌ يقربني إلى الله أحب أن أسألك عنه إذ شككت فيه؟! قال أصبتِ يا أم سليم، قلت: هل تغتسل المرأة إذا رأت في منامها ما يرى الرجل؟ قالت أم سلمة: تربت يداكِ يا أم سليم قد فضحتِ النساء. (الطبراني، 1415هـ، المعجم الأوسط، رقم 764، 189/4).

وأما رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فأقرها على السؤال وزيادة فقال لأم سليم: "بل أنت تربت يداكِ! إنَّ خيركن التي تسألُ عما يعنيها". (الدارمي، 1407هـ، السنن، رقم (3940، 215/1). (الحسبان، خصائص مسانيد النساء، ص7-8)

- خمول رواية النساء في الطبقة الثانية اكتفاءً برواية الصحابة.
- نشاط حركة الرواية في الطبقة الثالثة والذي يواكب النشاط العامّ في الرواية في تلكم الطبقة.
- التراجع في حركة الرواية من الطبقة الرابعة شيئاً فشيئاً حتى تصل حد العدم في الطبقات الثامنة إلى الثانية عشرة.

وهَذِه النتيجة تؤكد الانطباع العام المعروف عن النساء من حيث قلة رواياتهن، والمؤثَر في ذلك عوامل عديدة، منها:

1. (ما جبلت عليه المرأة من الحياء، فكثرة الرواية تتطلب جرأة في تحمل الحديث، وجرأة في أدائه، ومعلوم تماماً ما خلقت عليه المرأة من الحياء، فأما تحمل الحديث.

2. غالباً ما تتطلب كثرة الرواية الرحلة في طلب الحديث لتلقي الحديث عن المحدثين المشهورين، وهو شيء يعسر على النساء، إذ يقيد ذلك كثير من القيود منها وجود المحرم أو الزوج، وقبل ذلك رضاهما، والقلق تجاه الأولاد، وخشية تردي الحياة الاجتماعية، وقلة الروافد المالية للمرأة آنذاك لأن السفر يتطلب بذل المال، و....

3. أضف إلى ذلك انشغال المرأة بما لا ينشغل به الرجال-غالباً- من تربية للأولاد وما يحفُّ التربية من أمور كثيرة، وقيام على شؤون البيت، و....

4. وحتى لو شاءت المرأة ما شاءت، ورغبت في الرواية فقد لا تسلم من غيرة الأب والأخ عزباء، وغيرة الزوج فيما إذا تزوجت) (الحسبان، **خصائص مسانيد النساء**، ص8).

ثالثاً: التعريف بالمرأة الراوية بذكر صِلتها ببعض أهلها

- قد يذكر الحافظ صلة القرابة بين المرأة الراوية وبعض أهلها، وذلك تعريفاً بها وتشريفاً لها. فمن ذلك:

- لبابة بنت الحارث بن حزن الهلالية أم الفضل زوج العباس بن عبد المطلب وأخت ميمونة زوج النبي، صلى الله عليه وسلم.
- ميمونة بنت سعد أو سعيد، خادم النبي، صلى الله عليه وسلم.
- أم حرام بنت ملحان بن خالد بن زيد بن حرام الأنصارية، خالة أنس
- أم رومان الفراسية، زوج أبي بكر الصديق وأم عائشة وعبد الرحمن.
- أم سليم بنت ملحان بن خالد الأنصارية، والدة أنس بن مالك.
- أم عبد الله بنت أبي دومة، امرأة أبي موسى الأشعري.
- أم هشام بنت حارثة بن النعمان الأنصارية، صحابية مشهورة، وهي أخت عمرة بنت عبدالرحمن لأُمّها.
- فاطمة بنت المنذر بن الزبير بن العوام، زوج هشام بن عروة.
- أُمّ مسكين بنت عاصم بن عمر بن الخطاب، خالة عمر بن عبد العزيز.
- أُم الدرداء الصغرى، زوج أبي الدرداء
- قمير، بفتح أولها، بنت عمرو الكوفية. زوج مسروق.
- كريمة بنت المقداد بن الأسود الكندية، أمها ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب.
- ميمونة بنت الوليد بن الحارث الأنصارية، والدة عبد الله بن أبي مليكة.

رابعاً: تَرْك ذكر مرتبة بعض الراويات

لم يذكر الحافظ مرتبة بعض الراويات مع أنه ترجم لهن، وهن من راويات الكتب الستة، وبلغ عددهن أربعاً،هـ:

1. أمّ حرام، والدة محمد بن زيد، يقال: اسمها آمنة، من الرابعة.
2. أمّ كلثوم الليثية المكية، يقال: هي بنت محمد بن أبي بكر الصديق، لها حديث عن عائشة من رواية عبدالله بن عبيد بن عمير عنها.
3. الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي، عن امرأة عبدالله بن جعفر، وقيل: عن ابنته، لم أقف على اسمها.
4. عبد الرحمن بن عبدالله بن كعب بن مالك، عن أمه، لم أقف على اسمها.

خامساً: ذكر بعض الراويات اللاتي ليست لهن رو اية في الكتب الستة تمييزاً

ذكر الحافظ تمييزاً ثماني راويات ليست لهن رواية في الكتب الستة، تشابهت أسماؤهن براويات في الكتب الستة، فذكرهن الحافظ منعاً للالتباس، وذكر المرتبة لأربع منهنّ، وفهن صحابيتان، وذكر لأربع منهن اسم الكتاب الذي روين فيه، وهنَّ:

1. عائشة بنت سعد بصرية.
2. عمرة والدة أسيد بن طارق.
3. عمرة بنت حبان السهمية.
4. عمرة بنت قيس العدوية
5. عمرة الغاضرية عن عائشة.
6. هند بنت الحارث الخثعمية.

7. أمّ معبد الخزاعية، صاحبة القصة في الهجرة، فاسمها عاتكة بنت خالد. صحابية.
8. إسحاق الهاشمي، عن جدته، اسمها صفية بنت أبي عمرو بن أمية. صحابية.

الخاتمة

خَلُصَ البحث إلى النتائج الآتية:

- أنَّ التعارض في الجرح والتعديل قد يكون ظاهرياً بحيث يثبت الجرح في الراوي ولا يُنْكر جرحه في حالات مخصوصة.
- وقد يكون التعارض حقيقياً وحينئذٍ يُقدّم الجرح على التعديل ضمن ضوابط.
- بلغ عدد النساء اللواتي ترجم لهنّ الحافظ في "التقريب" (277) راوية، وكانت مراتبهن في الجرح والتعديل بعد الاستقراء التام ستَّ مراتب فقط؛ أربعة منها مراتب تعديل، وثنتان مراتب جرح. وهي المراتب الآتية:

المرتبة الأولى: صحابية

المرتبة الثانية: ثقة فقيهة

المرتبة الثالثة: ثقة

المرتبة الرابعة: مقبولة

المرتبة الخامسة: لا يُعرفُ حالُها، أو مستورة

المرتبة السادسة: مجهولة، أو لا تُعرف

- أن الحافظ أطلق مرتبة صحابية على (123) راوية، وليست هذه اللفظة من ألفاظ الجرح والتعديل، ولكن نبّه الحافظ على صحبتهنّ تشريفاً لهنَّ، وحتى لا يُظَنُّ ببعض غير المشهورات منهنّ بأنها تابعية فيحكم على الحديث بالإرسال.
- لم يذكر الحافظ من المرتبة الثانية إلا راوية واحدة وهي أم الدرداء الصغرى زوج أبي الدرداء.
- بلغ عدد مَنْ وصفهن الحافظ بِـ(ثقة) من الراويات 17 راوية، وجميعهن من التابعيات -عدا واحدة من كانت السابعة- من الطبقتين الثالثة والرابعة، وراوية واحدة من الثانية.
- بلغ عدد النساء في المرتبة الخامسة (لا يُعرفُ حالُها) 36 راوية.
- أنَّ الحافظ لم يستخدم لفظ (مجهولة الحال)، وذلك أدبٌ رفيع، ومراعاة لذلك آثر الحافظ لفظ (لا يعرف حالها) على لفظ (مجهولة الحال).
- عدد الراويات في المرتبة السادسة مرتبة (لا تُعرفُ) 34 راوية.
- لم يذكر الحافظ ابن حجر أيا من النساء بجرح في العقيدة كالتشيع والقدر، وغيره.. ولا بجرح في الضبط؛ فلم يصف أيّاً منهن بتدليس، ولا اختلاط، ولا ضعف هيّنٍ ولا شديد، ولا كذبٍ ولا تهمةٍ بالكذب إلا الوصف بلا يُعْرف حالُها أو لا تُعرَف.
- نشاط حركة الرواية في الطبقة الثالثة والذي يواكب النشاط العامّ في الرواية في تلكم الطبقة.
- التراجع في حركة الرواية من الطبقة الرابعة شيئاً فشيئاً حتى تصل حد العدم في الطبقات الثامنة إلى الثانية عشرة.

المراجع

القرآن الكريم

البخاري، م. إ. (1987). *الجامع الصحيح المسند المختصر*. (ط3). اليمامة: دار ابن كثير.

البقاعي، إ. ع. (2007). *النكت الوفية بما في شرح الألفية*. (ط1). الرياض: مكتبة الرشد.

ابن حجر، أ. ع. (1971). *تهذيب التهذيب*. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن حجر، ع. أ. (1971). *نزهة النظر شرح نخبة الفكر*. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن حجر، أ. ع. (د. س.). *تقريب التهذيب*. (ط4).

الحسبان، خ. م. (2016). مصطلح لا يتابع عليه. *مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية*، 105.

الحسبان، خ. م. (2016). *الراوي المقبول عند ابن حجر ومروياته في "الأحاديث المختارة" للضياء المقدسي*. رسالة دكتوراه غير منشورة، عمان، الأردن.

ابن حنبل، أ. م. (1999). *المسند*. (ط2). بيروت: مؤسسة الرسالة.

الدارمي، ع. س. (1407هـ). *سنن الدارمي*. (ط1). بيروت: دار الكتاب العربي.

الدليمي، م. ع. (د. س.). *جرح الرواة وتعديلهم: الأسس والضوابط*. جامعة بغداد، كلية العلوم الإسلامية.
الذهبي، م. ع. (2001). *سير أعلام النبلاء*. مؤسسة الرسالة.
الذهبي، م. أ. (1971). *الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة*. بيروت: دار الكتب العلمية.
أبو زرعة، ع. ع. (1982). *الضعفاء وأجوبة أبي زرعة على سؤالات البرذعي*. (ط1).
السميع، أ. (2013). *ألفاظ الجرح والتعديل عند أئمة النقد المتقدمين من المحدثين*. رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الإسلامية العالمية ، إسلام آباد، باكستان.
السيوطي، ج. ع. (1971). *تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي*. بيروت: دار الكتب العلمية.
شاكر، أ. م. (1971). *الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث*. بيروت: دار الكتب العلمية.
ابن أبي شيبة، ع. م. (1994). *المصنف*. بيروت: دار الفكر.
الطبراني، س. أ. (1415ه). *المعجم الأوسط*. القاهرة: دار الحرمين.
العاني، و. ح. (1997). *منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها*. عمان: دار النفائس.
عرابي، أ. م. (2006). الجرح والتعديل حقيقته، ومشروعيته، وضوابطه، ومراتبه عند الأصوليين والمحدثين. *مجلة كلية الآداب*، 20(1).
عطا، ع. ع. (2016). مرتبة الصدوق بين التجريح والتعديل. موقع إسلام وب، مقالات 2016/1/10م.
قرداش، آ. دور المرأة في خدمة الحديث في القرون الثلاثة الأولى. *سلسلة كتاب الأمة- قطر*، 70.
قطيفان، م. ف. (2009). *مرتبة الصدوق عند ابن حجر- دراسة تطبيقية على صحيح البخاري*، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
اللكنوي، م. ع. (1987). *الرفع والتكميل في الجرح والتعديل*. (ط3). حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.
مسلم، م. ح. (د. س.). *الجامع الصحيح*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
النووي، م. (1392ه). *المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج*. (ط2). بيروت، دار إحياء التراث العربي.
بازمول، م. ع. (د. س.). من قال فيه الحافظ "صدوق يهم". موقع جامعة أُمّ القرى – المقالات.
الملتقى السادس الذي عقدته جمعية الحديث الشريف وإحياء التراث بعنوان "كتاب تقريب التهذيب وأثره في الدراسات الحديثية" بتاريخ 2016/8/15م. رابط: https://youtu.be/EJng4ZDJcXQ

References

The Holy Quran
Abu Zara'a, P. P. (1982). *The weak and Abu Zara'a's answers to Al-Barza'i's questions*. (1st Ed.).
Al-Beqai, I. P. (2007). *Alnukat alwafiyah bima fi sharih al'alfiyah*. (1st Ed.). Riyadh: Al-Rushd Library.
Al-Bukhari, M. A. (1987). *Aljami' alsaheeh almusnad almukhtasar*. (3rd Ed.). Al-Yamamah: Ibn Kathir House.
Al-Darmy, A. S. (1407 AH). *Sunan Al Darimi*. (1st Ed.). Beirut: Arab Book House.
Al-Dhahabi, M. A. (1971). *Al-Kashef in knowing who has a narration in the six books*. Beirut: House of Scientific Books.
Al-Dhahabi, M. P. (2001). *Siyar a'laam alnubalaa*. Message Foundation.
Al-Dulaimi, M. P. (n. d.). *Modifying and rectifying narrators: foundations and controls*. University of Baghdad, College of Islamic Sciences.
Al-Laknoi, M. P. (1987). *Lifting and supplementation in jarih and ta'deel*. (3rd Ed.). Aleppo: Islamic Publications Office.
Al-Nawawi, M. (1392 AH). *Alminhaj sharih Sahih Muslim bin Al-Hajjaj*. (2nd Ed.). Beirut, House of Revival of Arab Heritage.
Al-Suyuti, C. P. (1971). *Training the narrator in explaining the approximation of Al-Nawawi*. Beirut: House of Scientific Books.
Al-Tabarani, S. A. (1415 AH). *Alawsat Dictionary*. Cairo: Dar Al-Haramain.
Ani, W. A. (1997). *Methodology for studying 'asaneed*. Amman: Al-Nafais House.
Atta, A. P. (2016). The rank of Alsadouk between jarih and ta'deel. Islamweb, Articles 10/1/2016 AD.
Bazmol, M. P. (n. d.). Who Al-Hafiz described as "Sadooq Yahum". Umm Al-Qura University website - Articles.
Hasan, K. M. (2016). A term that one does not follow up on. *Journal of Sharia and Islamic Studies*, 105.
Hasan, K. M. (2016). *The accepted narrator of Ibn Hajar and his narrations in The Chosen Hadiths by Al-Diya Al-Maqdisi*. Unpublished PhD thesis, Amman, Jordan.
Ibn Abi Shaybah, p. M. (1994). *Almusanaf*. Beirut: Dar Al-Fikr.
Ibn Hajar, A. P. (1971). *Tahdheeb altahdheeb*. Beirut: House of Scientific Books.

Ibn Hajar, A. P. (n. d.). *Taqreeb altahdheeb*. (4th Ed.).

Ibn Hajar, P. A. (1971). *Nizhat alnadar sharih nukhbat alfikir*. Beirut: House of Scientific Books.

Ibn Hanbal, A. M. (1999). *Almusnad*. (2nd Ed.). Beirut: Al-Resala Foundation.

Muslim, M. H. (n. d.). *Aljami' alsaheeh*. Beirut: Arab Heritage Revival House.

Orabi, A. M. (2006). Al-Jarh and Al-Ta'deel: its reality, its legitimacy, its controls, and its ranks according to the fundamentalists and the modernists. *Journal of the College of Arts*, 20 (1).

Qardash, A. The role of women in the service of hadith in the first three centuries. The Nation's Book Series - Qatar, 70.

Qetaifan, M. F. (2009). *The Rank of Al-Saduq according to Ibn Hajar - An Applied Study on Sahih Al-Bukhari*, an unpublished master's thesis, the Islamic University, Gaza.

Samee, A. (2013*). Words of rectification and modification for imams of criticism*. Unpublished Ph.D. Thesis, International Islamic University, Islamabad, Pakistan.

Shaker, A. M. (1971). *Alba'ith alhatheeth sharih ikhtisaar 'uluum alhadeeth*. Beirut: House of Scientific Books.

The Sixth Forum held by the Society of Hadith and Revival of Heritage, entitled "The Book of Taqrib Al-Tahdhib and its Impact on Hadith Studies" on August 15, 2016. Link: https://youtu.be/EJng4ZDJcXQ